IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية
ISSN (E): 2707 – 5648 II ISSN (P): 2707 – 563x
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
المجلد 5 ، العدد 2 ، كانون الاول 2024

التنمية المستدامة من منطلق الهدف الثامن: العراق نموذجاً

م. علي مراد كاظم [1]

المستخلص

تسعى الدول لتحقيق اعلى مستويات الرفاه لمجتمعاتها عبر سياسات متنوعة ومختلفة الجوانب ، ومع كل هذا التطور الحاصل بجميع النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والعمرانية ازداد معها التطور الصناعي مما ادى الى تلوث الكون ، لذلك دول العالم وضعت اهداف للتنمية المستدامة وهي 17 هدفاً تحت عنوان خطة التنمية الشاملة من 2015 الى 2030 وتتأمل ان تسهم بتقليل تضرر الارض وضمان استدامة للأجيال القادمة ، ومن ضمن تلك الاهداف هو رقم 8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد والذي يسعى لتحقيق عمل يتناسب وقدرة ومهارة الشخص وتقليل البطالة ومنع عمالة الاطفال وتمكين المرأة للعمل اللائق ، والعراق احدى هذه الدول التي سعت نحو ذلك وبدأت بخطوات عدة لتوفير فرص عمل مع وجود معوقات سياسية واقتصادية وثقافية الا ان ذلك لا يمنع من وجود مقومات لو تم توظيفها بصورة صحيحة لوصل العراق لمستويات متقدمة من تحقيق هذا الهدف وهو ما نحاول معرفته من خلال البحث .

الكلمات المفتاحية : التنمية، التنمية المستدامة، اهداف التنمية المستدامة، الهدف الثامن، العراق والهدف الثامن

انتساب الباحث
[1] مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة، كربلاء، العراق، المدينة الجامعية في فريحة 1125،

[1] aliimurad900@gmail.com

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر : كانون الاول 2024

Sustainable Development Based on the Eighth Goal: Iraq as a model

A .M. Ali Murad Kadhim [1]

Abstract

Countries seek to achieve the highest levels of well-being for their societies through various policies and different aspects, and with all this development taking place in all political, economic, cultural and urban aspects, industrial development has increased with it, which led to pollution of the universe, so the countries of the world have set goals for sustainable development and these are 17 goals under the title of the comprehensive development plan of 2015 to 2030 . It hopes to contribute to reducing land damage and ensuring sustainability for future generations, and among those goals is No. 8 decent work and economic growth, which seeks to achieve work commensurate with the ability and skill of the person, reduce unemployment, prevent child labor and empower women for decent work, and Iraq is one of these countries that sought this and started steps There are several tools to provide job opportunities with the presence of political, economic and cultural obstacles, but this does not prevent the presence of elements, if they were employed correctly, Iraq would reach advanced levels of achieving this goal, which is what we are trying to find out through research

Keywords Development, Sustainable Development, Sustainable Development Goals, The Eighth Goal, Iraq and The Eighth Goal

Affiliations of Author
Center for Strategic Studies, University of Karbala, Iraq, University City in Fariha, 1125

[1] aliimurad900@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Dec. 2024

المقدمة

يعد القرن العشرين من اكثر القرون تطوراً اذ استطاعت الحضارة الانسانية من تحقيق قفزات نوعية في الأصعدة كافة لاسيما التكنلوجية والصناعية والاقتصادية والتجارية وحتى على المستويات العسكرية في مقابل ذلك شهد القرن حروب وصراعات نجم عنها تشكيل مؤسسات دولية حكومية ترعاها الامم بنفسها، في ظل كل هذا التطور جرى استنزاف البيئة الامر الذي يهدد الكوكب وسر الوجود على هذا الكوكب لذلك ظهرت دعوات من منظمات ودول واشخاص للحفاظ على بيئة الكوكب مع ظهور واتساع رقعة الاهتمام بالتنمية المستدامة ، والاهتمام بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها لذلك سعت دول العالم والامم المتحدة

لوضع اهداف التنمية المستدامة وهي تتكون من 17 هدفاً لقضايا اجتماعية واقتصادية وبيئية واسعة تضم 169 غاية ابرزها الفقر والجوع والتعليم والصحة والمساواة والمناخ والماء والبيئة وغيرها ، أذ صاغتها الامم المتحدة عام 2015 وتبنت حكومات الدول تنفيذ هذه الاهداف لغاية عام 2030 ، فعلى الرغم من عدم اكتسابها الصفة الالزامية الا أن السعي الجاد لهذه الحكومات وتبني متابعتها جعلها تدخل في صميم سياساتها والسياسة السكانية من ضمنها، وعبر البحث نحاول التركيز على الهدف الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد مع الاشارة لوضع العراق .

مشكلة البحث

في ظل التطور الحاصل بمختلف القطاعات مما جعل كوكب الارض يعج بالمشكلات البيئة وهنا انبرت الحاجة لإعادة التوازن البيئي والحفاظ على العالم فما مدى التزام الدول بالأهداف ال17 واين موقع العراق من الهدف الثامن .

فرضية البحث

كلما سعت الدول للالتزام بالأهداف ال17 ولاسيما الهدف الثامن كلما جرى التقدم بمستوى التنمية المستدامة والعراق من اهم الدول التي تحتاج لمواكبة الهدف الثامن .

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج القياسي .

هيكلية البحث

جرى تقسيم البحث على مبحثين الاول : اهداف التنمية المستدامة ونُظم بمطلبين الاول المفهوم والتعريف : والثاني مفهوم الهدف الثامن وغايته فيما كان المبحث الثاني بثلاث مطالب وهي معوقات تحقيق الهدف الثامن ومقوماته في العراق المطلب الاول المعوقات والمطلب الثاني المقومات اما المطلب الثالث العراق والهدف الثامن .

المبحث الاول: اهداف التنمية المستدامة

المطلب الاول: المفهوم والتعريف

تعدّ اهداف التنمية المستدامة او ما يطلق عليها ايضاً الاهداف العالمية ، والتي تعبر عن دعوة العالم بصورة جماعية في سبيل القضاء على التحديات التي تتعلق بالفقر وحماية كوكب الارض وتغير المناخ والتدهور الحاصل بالبيئة وضمان السلام وتحقيق الازدهار وغيرها والتي يصل عددها الى سبعة عشر هدفاً وجميعها تتميز بالترابط والشمول أي بمعنى تحقيق أي هدف هو مرتبط بهدف آخر وصولا إلى ضرورة تحقيق جميع هذه الاهداف بما يضمن او يشمل الجميع وان لا تقتصر على جهة دون اخرى او تستهدف فئة على حساب فئة اخرى وبذلك يحتاج للوعي والتكاتف والتعاون ما بين الدول في سبيل الوصول للاستدامة في العالم ، وتعود هذه الخطة الى العام 2015 عندما اعتمدت الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة على نحو الاجماع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تضمن كما اشرنا سبعة عشر هدفاً كما تضمنت 169 غاية لتحقيق تلك الاهداف ال17 الى جانب 231 من المؤشرات التي تعدّ فريدة ، الهدف العام لها هو تحديد اتجاهات السياسة العالمية الى جانب السياسة الوطنية التي تعني بتلك التنمية عبر تقديم عدة فرص واختيارات لغرض سد الفجوة ما بين حقوق الانسان والتنمية فضلا عن تشكيل اطاراً عاماً للعمل الانمائي سواء كان عالمياً او وطنياً ،وفي هذه الخطة جرى تضمين حقوق الانسان في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الى جنب المعاهدات الدولية التي تخص تلك الحقوق فضلا عن اعلان الحق في التنمية الفقرة 10 لكون ان اهداف التنمية المستدامة تسعى الى حقوق الانسان للجميع كما في ديباجة خطة التنمية 2030 والتي هي قابلة للتطبيق في كل بلدان العالم على حد سواء في الدول المتقدمة او النامية والاهم انها تحتاج الى ان تتسق مع القانون الدولي كما في الفقرة 18.

صحيح ان اهداف التنمية لم تكون من منظور محدد تحت عنوان حقوق الانسان الا ان الاهداف والمعايير تعكس ذلك كما في الهدف رقم 1 القضاء على الفقر والثاني القضاء التام على الجوع والثالث الصحة الجيدة والرفاه والرابع التعليم الجيد والسادس المياه النظيفة والصحية والثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد والاحد عشر مدن ومجتمعات محلية مستدامة والسادس عشر بناء السلام والسابع عشر الحق في التنمية ووسائل التنفيذ وعند التمعن بها تتمحور اغلبها حول الاهتمام بالإنسان وتهتم بمتطلباته [1] .

اما عن اختلاف أهداف التنمية المستدامة عن الأهداف الإنمائية للألفية؟ فيمكن بيان ذلك الاختلاف بالنقاط الآتية [2] :

أولاً / العالمية : كانت الاهداف الإنمائية للألفية يتم تطبيقها تنطبق على -'البلدان النامية' فحسب، في حين ان أهداف التنمية المستدامة هي بمثابة إطار عالمي شامل وجامع ، وبالإمكان تطبيقها على جميع دول العالم التي يتعين عليها ضرورة إحراز تقدم في طريق

تحقيق التنمية المستدامة، وهي تواجه تحديات مشتركة وفريدة تعترض سبيل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الكثيرة التي تتضمنها أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا / تحويلية : تعدّ خطة عام 2030، التي جاءت لأجل "الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة"، وهي تمثل نقلة نوعية من نموذج التنمية التقليدي ، كما وانها توفر رؤية تحويلية في سبيل تحقيق تنمية مستدامة يكون محورها الإنسان وكوكب الأرض وتقوم على اسس حقوق الإنسان ومراعاة التنوع الانساني ، وهي بذلك تتجاوز إلى حد بعيد الرؤية الضيقة الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية.

ثالثا / انها شاملة : تعدّ خطة 30 التي تحمل صفة الشمولية أي انها ملتزمة بأمور واهداف واسعة وشاملة اجتماعية واقتصادية وبيئية وتسعى لتكوين مجتمعات أكثر سلاماً وعدلاً وتحتضن الجميع وان تكون خالية من الخوف والعنف ، وتعتمد على الحوكمة الديمقراطية وان يسود القانون حتى تصل للعدالة والامن الشخصي تكما في الهدف 16 .

رابعا / انها جامعة : اكثر ما يميز خطة 2030 انها تشمل الجميع ولا تستثني احداً وتهدف الى بناء " عالم يسود جميع أرجائه احترام المساواة وعدم التمييز" سواء داخل البلدان او بين دولة واخرى ، مثل المساواة ما بين الجنسين واحترام حقوق الانسان واعادة توزيع المسؤوليات وهذه اهداف جامعة للكل ومسؤولية تضامنية بين البلدان دون تمييز على اسس العرق او اللون او الجنس او اللغة او غيرها.

المطلب الثاني: مفهوم الهدف الثامن وغايته

تتكون اهداف التنمية المستدامة 2030 من (17) هدفاً تناولت مختلف الجوانب وشملت كل ما يتعلق بالإنسان وبناء مجتمع استدامة ومن ضمن تلك الاهداف هو العمل اللائق ونمو الاقتصاد وهو الهدف الثامن ونحاول هنا تسليط الضوء على هذا الهدف من حيث التعريف والمفهوم والمقاصد واليات التطبيق والاستفادة اذ يسعى الهدف الثامن الى ان يعزز من النمو الاقتصادي المطرد والشامل بما يشمل الجميع وان يحقق الاستدامة ، والعمالة الكاملة والمنتجة حتى تحقيق او توفير عمل لائق للجميع ، فحسب التوقعات ان السنوات القادمة ستزيد نسبة البطالة في العالم لاسيما الخمس سنوات القادمة ما توقعه من قرابة ال212 مليون شخص سيفقد وظيفته لاسيما الوظائف الهشة او غير المستقرة لذلك ان من أولويات الهدف الثامن العوامل الآتية [3] :

1- " تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق "

2- " تقليص فجوة الأجور بين الجنسين وبطالة الشباب "

3- " إنهاء جميع أشكال عمل الأطفال وإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي "

4- " تشجيع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم "

5- " حماية حقوق العمل وتعزيز بيئات عمل توفر السلامة والأمن "

6- " العمال المهاجرون "

كما ان هذه الاولويات في العمل اللائق تدخل في اطار ومضمون اهداف اخرى فالمهارات التقنية والمهنية تقع ضمن الهدف الرابع الذي يتعلق بالتعليم ، في حين ان الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية تقع ضمن حدود الهدف الاول الذي يتعلق بالفقر ، وهذا الامر مهم جداً والسؤال هنا هل ان هذه الاولويات ستترجم للواقع وهل تحقق تغييرات حقيقية في المجال الذي يختص بالعمالة ، لاسيما وان الاهداف الانمائية للألفية السالفة كانت سجلا متفاوتا فهل تتمكن اهداف التنمية المستدامة ان تحقق أداء أفضل وبطبيعة الحال يجب قبل كل الشيء ان يتقدم الفعل على القول والبدء فعلياً بتحقيق هذه الاهداف حتى يتحقق النجاح وادامة النجاح لذلك فهي تحتاج لإدامة وتعزيز فكرة التعاون المتعدد الاطراف ، وعلى الرغم من ان الخطة ستبقى غير ملزمة وهي طوعية الا انها ستؤثر في عدة مجالات من السياسة العامة والرأي العام وتوجيه المساعدة الانمائية الرسمية ونفقات الانمائية وتتمكن من توفير مؤشرات في سبيل قياس واستعراض الخيارات الحكومية كما وتقوم بتحديد الانشطة المبرمجة داخل المنظومة الانمائية للأمم المتحدة ، وهناك امور عدة لابد من التركيز عليها لأنها تتعلق بالهدف رقم 8 وهي [4] :

1- التغيرات التي تخص السياسات العامة على المستوى الوطني : صحيح ان هذه الاهداف هي عالمية الا ان كل بلد سيقوم بتحديد الغايات الوطنية التي الخاصة به ومعايير النجاح سوف تتحقق على الصعيد الوطني عبر قيام الحكومة في الدرجة الاساس بتحديد سلم الاولويات وغاياتها وسبل انجاحها وتعديل تلك السياسات على ضوء هذه الاهداف ، فضلا عن الى ان منظمة العمل الدولية ستقدم المشورة اللازمة لهم ومن اهم اولويات الهدف 8 " الحماية الاجتماعية ، المهارات ، الاعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم ، تشغيل

الشباب وعمل الاطفال وحقوق العمل وظروف العمل الامنة ، والهجرة وحكمة جديدة بشأن عمليات المفاضلة والتآزر بين مختلف مجالات السياسة العامة ، والاهم هو تعزيز بناء المؤسسات الوطنية والعمل على جمع الاحصاءات وتحليلها من سوق العمل عبر احداث ثورة بيانات عبر مبادرات عامة وخاصة لتحسين جمع احصائيات التنمية ونشرها على نطاق واسع فضلاً عن بناء المؤسسات الفاعلة في سوق العمل والتنسيق مع منظمة العمل لمتابعة خطة 15 الى 30 الى جانب تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وتنشيط القطاع الخاص والعام واشراك النقابات العمالية وذوي المهن في سبيل وضع خطط وسياسات وتقييم ومسائلة .

2- الشراكات العالمية : البيئة الدولية مهمة جداً في تحقيق النهوض بخطة 15 الى 30 لاسيما تلك الدول الاكثر فقراً الا ان موضوع الشراكات العالمية ليس بالأمر السهل بل يحمل اوجه عدة لاسيما وان اهداف الالفية كانت قد فشلت في تحقيق هذا الشيء الا ان السياق الدولي قد تغير نوعا ما نحو تجمعات وقوى متعددة الاقطاب وحداثات في مؤسسات الحوكمة العالمية مثل دور مجموعة العشرين وبنك التنمية الدولي ومجموعة بريكس فضلا عن ان المساعدات الانمائية لبعض الدول النامية يحمل اهمية كبيرة عبر تحسين التجارة الدولية والمالية والتكنولوجيا والضرائب والهجرة والبيئة ، كما وان منظمة العمل الدولية دائماً ما تنخرط في مناقشات داخل مجموعة العشرين فيما يخص السياسات العامة والتركيز على خطة ما بعد 2015 بهدف الوصول للتكنوقراط واصحاب القرار وعامة المجتمع .

3- توحيد الاداء : ان من اهم ما ينجح الخطة هو ابداء التعاون التام والموثوق ما بين الوكالات الشقيقة والمؤسسات المالية الدولية وتوحيد الجهود وتوحيد الرؤى في اداء منظومة الامم المتحدة التي تتميز بامتلاكها عدة ادوات ودعم وخطط تقدمها للبلدان لاسيما منظمة العمل الدولية التي يخصها الهدف الثامن اكثر من غيرها لذلك تحقيق الشراكات والتكامل هو مفتاح لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ، لاسيما ان العمل اللائق مرتبط بالقضاء على الفقر وهو هدف لا يقل اهمية عن البقية كما موضح في الشكل (1) :

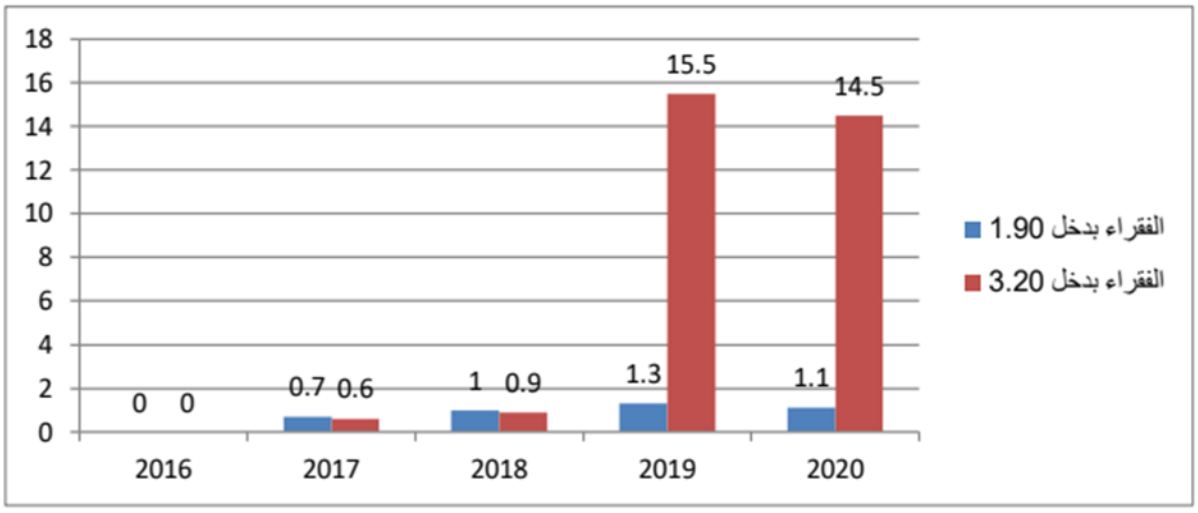

الشكل (1) يوضح مؤشرات القضاء على الفقر في العراق (2016- 2020)

وقد لوحظ تراجع عبر آخر عامين 2019 – 2020 وذلك نتيجة التحديات التي مرت بها الدولة في مسألة الفقر والبطالة ، وغيرها من المؤشرات الاجتماعية الامر الذي صعب المشهد على الدولة وصعوبة امكانية وضع حلول تمكن العراق من احراز تقدم ، مقارنة عن عام 2017 و 2018 التي تمكن العراق من تحقيق مستويات جيدة وهذا يعود الى البرامج الواسعة لنطاق دعم الاغذية والرعاية الصحية وبرامج التعليم الا ان في عام 2019 عاد الانخفاض وذلك لحصول تراجع في الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لكون ان نسبة النساء خارج تغطية البرنامج الاجتماعي لاتزال كبيرة فضلاً عن وجود بعض المؤشرات حول استهلاك النفقات الكبيرة من الاموال المخصصة للصحة والتعليم من الدخل المتاح للطبقة الفقيرة .

المبحث الثاني: معوقات تحقيق الهدف الثامن ومقوماته في العراق

المطلب الاول: المعوقات

هناك مجموعة من المعوقات التي تقف حائلا او حاجزاً امام تحقيق اهداف التنمية المستدامة ال17 هدفاً كما هو حال بقية دول العالم الا ان الموضع يكون بشكل متفاوت بحسب طبيعة ونظام الدول ودرجة الاستقرار وطبيعة التوجه الاقتصادي والموارد المتاحة والقوانين النافذة وعدة امور اخرى لذا نحاول هنا ايضاح بعض المعوقات التي تواجه الاهداف بصورة عامة والهدف الثامن بصورة خاصة وهي كما يأتي:

اولاً : المعوقات السياسية

في ظل التغيير السياسي الذي حصل عام 2003 وما نتج عنه من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وشرع العراق في مرحلة التحول الديمقراطي بعد ان كان يخضع لنظام دكتاتوري ، هذا التغيير شهد تحديات كبيرة اولها كان قد حصل بعامل خارجي الا وهو الة الحرب الامريكية الشيء الاخر ان التركات القديمة كانت مثقلة بحروب ومشكلات بنى تحتية وتدهور لعلاقات العراق الدولية وحصار انهك كل شيء فضلا عن التحدي الجديد المتمثل بأليات التحول الديمقراطي وطبيعة الشروع بتشكيل نظام سياسي جديد وكتابة دستور واجراء انتخابات وتشكيل حكومة ، هذه الخطوات قد رافقتها مشكلات وصراع سياسي ما بين الاطراف المتصدرة للمشهد فضلاً عن انعكاساتها على الواقع الامني الذي تدهور كثيراً واصبح الشغل الشاغل للحكومة والمواطن على حد سواء ، وهنا كان كل شيء متوقف والتركيز يجري على مكافحة الارهاب وسبل اعادة الامن والامان وفرض سيطرة الحكومة على البلد في ظل عدم اتفاق الاطراف السياسية على آلية معينة على ذلك ودائماً ما يتم اللجوء للتأثير على الشارع ونقل الصراع ، حتى وصل الفساد لمراحل متقدمة واصبح من الصعب السيطرة عليه حتى تفشى وتخلخل بمختلف مفاصل الدولة وعلى الرغم من وجود برامج لمكافحة الفساد الا ان غالبية المحاولات لم تصل لهذا الهدف نتيجة لضعف القرار السياسي وعدم توفر الارادة الحقيقية ، والمشكلة الاخرى التي تدخل ضمن المحور السياسي هي المحاصصة التي جرى اعتمادها كسياق وعرف تسير على نهجه القوى السياسية في تقاسم المناصب حتى اصبح منصب رئاسة الجمهورية يحسب على الكرد ومنصب رئاسة البرلمان للسنة ومنصب رئاسة مجلس الوزراء للشيعة ولم تخرج أي من الحكومات المتعاقبة عن هذا العرف ، وليس العيب في ان تلجأ الاحزاب السياسية في تبني هذا التقسيم بقدر ما يكون العيب في اسناد المنصب على اسس طائفية او قومية او مذهبية خارج نطاق المهنية والتخصص مما يسبب ضعفاً في اداء المؤسسات وعدم تمكنها من الاستجابة لمتطلبات المواطن [5] . فانعدام الاستقرار السياسي يؤثر كثيراً في موضوع التنمية التي عي أصلاً تحتاج لقرار حكيم وخطوات جدية ووفرة مالية وعمل تكاملي حتى يجري اللحق بركب الدول وفق خطة 2030 .

ثانياً : المعوقات الاقتصادية

يمثل الاقتصاد ركيزة الدولة الاساس في عملية البناء والنمو وطالما كانت الدول تهدف لتعزيز موقفها الاقتصادي عبر زيادة الصادرات وتقليل الاستيراد فضلاً عن سعي الدول لتنويع مصادر التمويل وتحسين معيشة الفرد وتقليل نسب البطالة الا ان العراق منذ 2003 وحتى اليوم لم يعرف هو على وفق اية منهج يسير وغياب تعزيز المصادر اذ يمثل النفط المصدر الرئيسي لرفد موازنة الدولة وهذا عامل غير مستقر وهو عرضة للانخفاض بأية لحظة كان وهناك تجارب كثيرة مرت على اسماعنا ، والتنمية المستدامة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على العمل اللائق ونمو الاقتصاد في الهدف الثامن وهذا يتطلب الالتزام بعدة مفاصل اهمها توسيع رقعة الموارد وتقليل الاعتماد على النفط ايضاً وهناك موضوع مهم جداً بعد عام 2003 لم يتم التعرف على أي نهج اقتصادي يسير العراق وغير واضح المعالم ومتقلب فضلاً عن وجود مشكلات كثيرة بقطاع الاستثمار من ناحية القوانين ومن ناحية التزام الشركات وحتى من ناحية طبيعة المشاريع واهميتها ، فكثير من القطاعات لاتزال مهمشة ومهملة الزراعة والصناعة والتجارة في ظل توافر موارد متاحة ومواد اولية الا ان غياب الارادة السياسية اولاً والفساد ثانياً واغراق السوق ثالثاً والتضخم رابعاً وغيرها من الامور التي تقف حائلاً امام تطبيق برامج التنمية المستدامة كما هو معمول عليها وطبيعة موازنة الدول التي اغلب صرفيتها تذهب لتغطية الحساب الجاري رواتب موظفين او ما شابه [6].

لم يتمكن العراق من تحقيق نمو اقتصادي متوازن وكبير حتى يتمكن من توفير فرص عمل منتجة ولائقة ، اذ ان التخطيط في الشؤون الاقتصادية في العراق في بعض الاحيان يشهد تقاطع مع السياسات وهياكل الحكومة التي من الممكن تحقيق المساواة في الفرص ونمو اقتصادي وصولاً للرفاه والازدهار ، والامر يعود لكون العراق يعتمد اعتماداً كلياً على النفط وتراجع للقطاعات

الاخرى الزراعية والصناعية وغيرها ، فضلا عن الكثير من المشكلات التي تواجه سوق العمل في مختلف جوانبه لذلك وقفت حاجزاً امام حصول تقدم في تحقيق النمو المستدام في العراق وكما موضح في الجدول (1).

الجدول رقم (1) يوضح مؤشرات العمل والنمو الاقتصادي في العراق (2016-2020)

المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020
النمو المعدل	- 0.4	- 0.5	0.6	- 2.3	-2.4
البالغون 15 عاماً فأكبر الذين يمتلكون حساباً في بنك او مؤسسة مالية اخرى او مع شركة لخدمات الاموال عبر الهاتف المحمول	1.5	12.7	22.7	22.7	22.7
معدل البطالة (0 % من اجمالي قوة العمل)	16.9	16	8.2	8.2	12.8
درجة حرية العمل	-	-	0	53.1	54
الحوادث القاتلة المرتبطة بالعمل في الواردات الوفيات لكل 100,000	_	_	_	2.0	1.0

المصدر : تقرير متابعة لوحات مؤشرات اهداف التنمية المستدامة، نيويورك ،(2016- 2020).

ثالثاً : المعوقات الاجتماعية والثقافية

لكل مجتمع خصائصه التي يتميز بها من عادات وتقاليد وسلوكيات محددة يتميز بها عن المجتمعات الاخرى وهذا ليس عيباً وانما اعتزاز بالأصالة والثقافات ، الا ان هناك ثمة تقاليد وبعض العادات والممارسات لا تتناسب والتطور الحاصل في المجتمعات ، ولا ينكر ان المجتمع العراقي هو مجتمع محافظ يتمتع بخصال حميدة الا ان بعضها لا يتناسب وطموح التنمية ، لاسيما الاقتتال ما بين القبائل او التعدي على بعض مؤسسات الدولة او تلجأ الاحزاب والقوى الاخرى لتقاسم ادق مفاصل الدولة وهنا يذهب عامل الخبرة وتدخل المحسوبية معيار وقياس ، او بعض ممارسات العمل اتجاه فئة دون اخرى او حتى موضوع ترشيد الاستهلاك او الحفاظ على المال العام او الالتزام باللوائح والقوانين كما هو الحال مثلاً بنظام السقي مع قلة الموارد المائية وقلة الامطار مما ادى لنزوح من الريف للمدينة مما اثقل كاهل تلك المدن مما يطلق عليه نقل الريف للمدن ، وبالنسبة للهدف الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد فهو لا يقتصر على التوظيف الحكومي فقط بل أي عمل يتناسب ومهارة الانسان ورغبته في هذا العمل والعراق يعاني من وجود بطالة بكل انواعها كذلك بعض الاعمال والمهن والحرف عليها نظرة اجتماعية او بعض الافراد لا يتقبلها وهنا مؤشر اجتماعي فكل العمل هو مطلوب ومحترم مع مراعاة التخصص لذلك بعض المؤشرات الاجتماعية تمثل احدى معوقات التنمية المستدامة في العراق [7] .

المطلب الثاني: المقومات

تتوفر مقومات عدة في العراق بمختلف مجالات الحياة وبعضها على مستوى عالٍ ومن الممكن استثمارها وتوظيفها لتحقيق اهداف التنمية التي اقرتها الامم المتحدة من 2015 الى 2030 وفق 17 هدف وكل منها يرتبط بالأخر وميزة هذه الاهداف عالمية التحقيق وتضامنية ما بين الدول ، والعراق قطع شوطاً ببعضها فيما لايزال بعضها الاخر دون تحقيق كما سيمر علينا لاحقاً ، وفي موضوع المقومات فالعراق يمتلك منها ما يمكنه من مواكبة التطور العالمي لو استثمرت بالصورة الصحيحة ومن هذه المقومات الآتي :

اولاً : المقومات الاقتصادية

شهد العراق بعد عام 2003 تحولاً سياسياً واقتصادياً فالبنى الاقتصادية تغيرت كثيراً عما كانت عليه قبل 2003 في ظل النظام الشمولي لأكثر من ثلاثون عاماً ، الا ان هذا التغيير وعلى الرغم من محاولة صناع القرار السياسي في عراق ما بعد 2003 النهوض بالواقع الاقتصادي الا ان الموضوع لم يكن سهلاً فقد شهد مصدات كبيرة كانت وما زال بعضها شاخصاً الى يومنا هذا من حيث ارتفاع معدلات البطالة وزيادة رقعة الفقر واتساع مديونية الخارج ، في مقابل ذلك توجد ركائز ومقومات مهمة من الممكن النهوض بها لاسيما كمية وتنوع الموارد المتاحة بالبلد النفط الغاز الفوسفات الزراعة الصناعة المواد الاولية فضلا عن موقع العراق المهم ، يجري تنميتها وتوظيفها للتنمية المستدامة التي تمثل، الكفاءة الاقتصادية، الكفاءة الاجتماعية والكفاءة البيئية. وتعتمد

الكفاءة الاقتصادية على الاستخدام الامثل لأدوات، التقنية، الاقتصادية، الاجتماعية، ويتوقف النجاح على الجمع المتوازن بين الحزم جميعًا. فالأدوات التقنية هي وسائل تحقيق هدف صون الموارد الطبيعية المتجددة، أي قدرتها على العطاء (الإنتاج) في مدى الزمان الممتد، مع زيادة الغلّة في حدود هذه الضوابط، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة بغية تمديد المدى الزمني لعطائها. يطرح هذا الأمر إعادة النظر في الأدوات والآلات التي تستخدم على مستوى الفرد. أما الأدوات الاقتصادية فهي ضوابط الأداء. وقد برزت فكرة "المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية" إذ جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من العناصر المختزنة بالبيئة (حقول البترول والفحم والغاز الطبيعي ورواسب الخامات) في حساب التكاليف. فمصر مثلاً، كبلد زراعي، ترفض، مثلاً، إدراج مياه الري في حساب كلفة الزراعة. ومن جانبها تقوم الكفاءة الاجتماعية على مشاركة الناس مشاركة فاعلة في مراحل رسم سياسات التنمية، ووضع الخطط وتنفيذ المشاريع، وهذا هو جوهر الديموقراطية. إن حرمان الناس المشاركة يعفيهم من المسؤولية ويعطّل قدرتهم على الأداء، وهنا تبرز أهمية المنظمات الأهلية كأدوات لحشد المشاركة الجماهيرية. ويعدّ العدل الاجتماعي إحدى ركائز التنمية المستدامة التي ترفض الفقر والتفاوت البالغ بين الأغنياء والمدقعين، والمفهوم الأول للعدل الاجتماعي هو العدالة بين الأجيال. إن صون النظم البيئية المتجددة يحفظ للأراضي الزراعية والمراعي والغابات والصيد قدرتها على الإنتاج المتواصل. وتحتاج الإدارة الصحيحة لموارد الفحم والبترول والغاز الطبيعي وخامات المعادن إلى الضبط الاجتماعي الذي يقاوم الإسراف. والمفهوم الثاني للعدل الاجتماعي هو العدل بين أهل الجيل الحاضر، ويفي باحتياجاته المشروعة [8].

ثانياً : التحول الديمقراطي

حدث التغيير السياسي عام 2003 والشروع بنظام برلماني سياسي مختلف تماماً عن السابق والدخول في مرحلة التحول الديمقراطي بمراحله الثلاث الانتقال والتحول ومن ثم ترسيخ المؤسسات ، على الرغم من وجود الكثير من الاخفاقات والمعوقات التي لا زال العراق في مرحلة التحول الا ان الديمقراطية قد قطعت شوطاً كبيراً فالمقصود هنا ان الديمقراطية تعد عامل مشجع للتنمية المستدامة وطريقة التفاعل مع اهداف التنمية المستدامة 15 الى 30 لاسيما هناك اهداف من ضمن ال17 هدف ترتبط بالديمقراطية بصورة كبير مثل المساواة وغيرها لذلك في موضوع العراق يعتبر عامل مشجع ، لاسيما ان الهدف الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد يحتاج الى تضافر جهود كبيرة في القطاع العام والخاص وقرارات متوازنة لأجل اللحاق بما هو مطلوب من اهداف التنمية المستدامة .

ثالثاً : مقومات جغرافية وسكانية

موقع العراق المميز اعطاه ميزة كبيرة عن الكثير من الدول فضلاً عن امتلاكه لثروات هائلة اولها النفط والغاز والفوسفات وبقية المعادن وبعضها منقب عنه وبعضها احتياطي ، فضلاً عن الزراعة والمياه والثروة الحيوانية وتنوع التضاريس جبال سهول وديان ، وبحسب بيانات وزارة التخطيط فأن سكان العراق قد تجاوز ال40 مليون نسمة والمهتمون بالاقتصاد يعدون زيادة السكان عامل مشجع بشرط توظيفهم بالطرق الصحيحة وتحويلهم الى عامل ايجابي وهنا تدخل السياسات الحكومية في معالجة هذه الاشكاليات واستثمار الموارد المتاحة في سبيل تشغيل الموارد البشرية وتوزيعهم على مختلف القطاعات وعدم التقوقع بالقطاع الحكومي فقط وانما الانفتاح على القطاع الخاص .

فضلا عما سبق توجد الكثير من مقومات التنمية المستدامة في العراق وبعضها قد حقق العراق فعلاً تقدما بها فيما لايزال البعض الاخر دون مستوى الطموح وهنا لابد لصانع القرار التحرك في سبيل توظيف الموارد المتاحة لمعالجة الاخفاقات والاستفادة من الخبرات .

المطلب الثالث: العراق والهدف الثامن

صدرت في العراق مجموعة من التقارير الطوعية والتقارير المركزية من وزارة التخطيط والتي بينت فيها مكانة العراق ودوره بتحقيق اهداف التنمية ال17 وبطبيعة الحال هذه المؤشرات تدل على مدى التزام العراق بتلك الاهداف وكانت متنوعة من هدف لآخر بحسب ما التزمت وعملت عليه الحكومة التي اتخذت سلسلة من الاجراءات التي وضحت عبرها الجدية في الوصول لأهداف التنمية المستدامة منذ عام 2016 والى الان وهذا يظهر عبر وزارة التخطيط التي تمثل محور العملية عبر الرصد والمتابعة والتنفيذ والتي تأمل عبرها الوصول لخطة 2030 عبر اعتماد العراق على ثلاث محاور وهي كالآتي :

1 – تدابير واجراءات محلية

2 – تدابير واجراءات وطنية

3 – تدابير واجراءات دولية

وعبر ذلك عُدَّ العراق ان انجح وسيلة للوصول للأهداف هي تعزيز الترابط والثقة ما بين المواطن والدولة عبر توفير فرص تطوير الذات والدخل والانشطة الاقتصادية ووضع خطط الاصلاح ذات الاثر الايجابي من الاهداف ال17 ويوضح ذلك الجدول ادناه [9] .

اما عن موقع العراق ونسب تحقيق الهدف الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد فيمكن تأشير عدة امور على ضوء ما هو متوافر من بيانات :

العمالة في العراق من ضمن ادنى المستويات في المنطقة في عام 2012 كانت هناك 89 % من الاناث و30 % من الذكور هم في سنّ العمل الا انهم خارج قوة العمل ، كما ويبلغ معدل النشاط الاقتصادي في قوة العمل حوالي 42.8 % في عام 2017 ، كما وان العراق يواجه ازمة في فرص العمل وهذا مؤشر على احتمالية عودة العنف في ظل غياب الالتزام الموثوق والسريع بتوفر فرص للعمل والشروع بعمليات الاعمار الشاملة اذ ان معدلات البطالة لا تزال مرتفعة ولاسيما عن النساء الاكثر تعلماً فضلاً عن وجود موضوع النازحين والكثير منهم لم يجد فرصة عمل ، ويتطلب ذلك الشروع بمعالجة الخلل في الطلب والعرض على العمل والحاجة لوجود قطاع خاص محكم وذات قيمة عالية ويخضع لضوابط الدولة وذات انتاجية عالية وحجم مرتفع حتى يتمكن من استيعاب اكبر قدر من القادرين على الدخول بسوق العمل وان تتلاءم شروط العمل ما بين القطاع العام والخاص الا انه هذا النوع من القطاع الخاص لا يتوفر الان في العراق لذلك القطاع العام يقع تحت الضغط لكونه الملجأ الاول لقوة العمل ، اذ يوفر ما قرابة ال 40% من جميع فرص العمل لذلك يرغب كل الشباب بالحصول على وظيفة ضمن القطاع العام بدل القطاع الخاص ويعود لعدة اسباب يعاني منها القطاع الخاص ، واخطر ما موجود في البطالة هي بين فئة الشباب وهو عائق لاستثمار طاقاتهم في ظل عدم قدرة الاقتصاد على تلبية ذلك لاسيما الخريجين مع تزايد اعدادهم لقرابة ال35% فتطوير سوق العمل يحتاج لأجراء تقويمات دورية للاحتياجات الفعلية لسوق العمل بالتعاون مع اصحاب المصلحة واصحاب العمل واعادة هيكلة سوق العمل لإحداث تحولات مهمة ومطلوبة وخلق سوق تنافسي ما بين القطاع العام والخاص وايجاد قوانين للعمل يلتزم بها الجميع ، مع التركيز على اعمال الزراعة والاعمال الزراعية التجارية والخدمات التي لو جرى الاعتمام بها لوفرت العديد من فرص العمل وسوف تتطلب هذه القطاعات استخداماً اكثر استدامة وادارة للمياه والموارد التي ترتبط بالزراعة واستثمار البنى التحتية وتقديم الخدمات اللوجستية والنقل وتحفيز وتشجيع القطاع الخاص .

اما عن وسائل تحقيق هذا الهدف فهي كالآتي [10] :

1- سياسة اقتصادية يتم عبرها خلق فرص عمل .

2- التنسيق ما بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل .

3- التخلي عن عمالة الاطفال .

4- تشجيع الايدي العاملة المحلية .

5- تطوير القطاعات الاقتصادية الكثيفة العمالة لاسيما الزراعة والبناء والتشييد .

اما عن اهم غايات الهدف الثامن وموقع العراق ونسب ما تحقق يمكن بيانه بالآتي :

1- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والدائم الهدف الثامن والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع

1- الغاية 8.1 المحافظة على النمو الاقتصادي وفقا للظروف الوطنية وعلى وجه الخصوص ما لا يقل عن 7 في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا في أقل البلدان نموا

2- معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

3- بلغ معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (67) لسنة 2016 حسب بيانات تقارير مديرية الحسابات القومية .

4- 1-8- مجموع الإنفاق الحكومي في الحماية الاجتماعية وبرامج التوظيف كنسبة مئوية من الميزانيات الوطنية والناتج المحلي الإجمالي

5- بلغ مجموع الإنفاق الحكومي على برامج الحماية الاجتماعية (8,7) تريليون دينار من الموازنة الإجمالية الاتحادية لجمهورية العراق لسنة 2016

الخاتمة

على ضوء ما تقدم فأن التنمية المستدامة تمثل امنية الجميع لكونها تعالج المشكلات الانية والمستقبلية لذلك ارتأت الامم المتحدة من

وضع خطة شاملة تكونت من 17 هدفاً عالمياً ولا يقتصر على دولة دون اخرى وانطلقت الدول نحو تحقيق الاهداف تلك بصورة تدرجية وتأمل ان تتمكن من الوصول لخطة 15 الى 30 لاسيما في مجال المناخ والصحة والفقر والعمل وبقية الاهداف ، وما يميزها انها مترابطة ببعضها البعض .

والعراق ضمن الدول التي سعت نحو الالتزام بتلك الاهداف الا ان الظروف التي يمر بها البلد جعلت من ذلك الالتزام متباين فما يزال العراق وبحسب المؤشرات متأخر عن تحقيق الكثير من الاهداف والامر يعود لوجود معوقات سياسية واجتماعية واقتصادية وصحية وخدمية وتعقيد بالإجراءات وتخلف الكثير من المؤسسات الا انه ومع ذلك ففي بعض الاهداف تمكن العراق من تحقيق شيء ملموس منها ، اما الهدف الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد وبحسب المؤشرات لاتزال نسب البطالة مرتفعة ولاتزال توجد عمالة للأطفال كما وان القطاع العام مترهل جداً وشبه غياب لقطاع خاص متزن ولعدة اسباب جرى ذكرها ضمن البحث .

الاستنتاجات

1- لأهمية التنمية المستدامة سعت الامم المتحدة لاستكمال اهداف الالفية وشرعت لأهداف التنمية المستدامة ال17 هدف .

2- خطة التنمية المستدامة هي برنامج عمل متكامل ومترابط للمدة 2015 الى 2030 والافضل ما فيها عي مترابطة وهدف يكمل الآخر .

3- جاءت اهداف التنمية عالمية أي تشمل كل دول العالم وهناك تقدم في اهداف معينة لدول معينة على حساب دول اخرى .

4- العراق قطع شوطاً ببعض الاهداف الا انه لايزال دون مستوى الطموح .

5- الهدف الثامن كبقية الاهداف مهم جداً لاسيما في العراق مع ازدياد البطالة وتوافر الراغبين بالعمل وازدياد فئة الشباب.

التوصيات

1- رفع القدرات وتنمية الموارد والتعليم والتدريب .

2- السعي بالحصول على المعرفة المتاحة في البلدان المتقدمة .

3- الاهتمام بالبيئة بصورة عامة وبيئة العمل بصوة اخص .

4- جمع المعلومات بالأرقام والدقة المتناهية .

5- اشراك الجماهير بما يخص رأيهم بمشاريع التنمية بمختلف صنوفها .

6- عدم استهلاك الموارد المتجددة .

7- تفضيل الفلاحة التعددية لزراعة الارض من المحاصيل المتنوعة .

8- تشجيع اعادة تدوير النفايات .

الهوامش

(1) محمد ، حياة جمعة ، "رؤيا مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق" مجلة لأرك ، كلية الآداب ، جامعة واسط ج3 ، عدد 31، 1 / 10 / 2018 ، ص 9 .

(2) الشبكة الدولية للمعلومات الأنترنت موقع الامم المتحدة وعلى الرابط التالي :
https://www.ohchr.org/ar/sdgs/about-2030-agenda-sustainable-development

(3) ينظر : أحمد ، حسن عبد الله ، مؤشرات اهداف التنمية المستدامة في العراق 2016 – 2020 ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2021 ، ص 3 .

(4) ينظر : الشامي ، لبنان هاتف و نوري : اسراء علاء الدين ، واقع التنمية المستدامة في العراق : المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن ، 2019 ، ص 249

(5) ينظر : الشامي ، لبنان هاتف ، المعهد الاستشاري ، معوقات التنمية في العراق ، صحيفة الزمان ، على الموقع الالكتروني : https://www.azzaman.com/archives/378681

(6) جمال الدين ، حمودي ، المعوقات والتحديات التي تواجه عملية التنمية في العراق ، مقال منشور في الموقع الالكتروني https://kitabat.com/2016/11/07/

(7) ينظر : معروف ، هوشيار، دراسات في التنمية الاقتصادية(استراتيجية التصنيع والتحول الهيكلي)،دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2005،ص11.

(8) الزاملي ، ماجد احمد ، مقومات التنمية المستدامة ، مقال منشور في موقع صوت العراق ، الشبكة الدولية للمعلومات

الانترنت وعلى الرابط التالي : https://www.sotaliraq.com

(9) ينظر : صالح ، ايناس محمد ، اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر " الغاية المنشودة " ، مقال اكاديمي منشور في الموقع الرسمي ، جامعة الانبار ، كلية التربية ، وعلى الرابط التالي : https://www.uoanbar.edu.iq/WomenEducationCollege/Sectors.php?ID=

(10) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، المستقبل الذي نصبو اليه " رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030 " ، 2019 ، ص 15.